مدى ملاءمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

La pertinence d'appliquer le système de comptabilité financière aux PME algériennes

ا د. بالرقي تيجاني
جامعة سطيف 1 / الجزائر
Email : berregui@hotmail.com

د. شرشافة الياس
جامعة سطيف 1 / الجزائر
Email : ilyes.charchafa@yahoo.fr

Received: 13/01/2017 *Accepted:06/03/2017* *Published: 03/09/2017*

ملخص:

نفس نوعية الخط . في بيئـة مثل البيئة الجزائرية حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الغالبة فإن الجزائر قامت بتطبيق نظام محاسبي مالي مستمد من معايير المحاسبة الدولية, حيث من شأن هذا التطبيق أن يشكل عبئا على هذه المؤسسات, وهو ما تم الوقوف عليه من خلال دراسة مدى ملاءمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حيث تبين لنا من خلال الإطار النظري والدراسة الميدانية التي تمت على 14 مؤسسة بأن هذه الأخيرة تحتاج إلى محاسبة مالية خاصة بها, وأن تطبيق هذا النظام وبالرغم من أنه أدى إلى تحسين جودة المعلومة المحاسبية من وجهة نظر العينة إلا أن انعكاس ذلك, لم يكن بالمستوى المطلوب من حيث تسهيل حصول هذه المؤسسات على التمويل اللازم, كما أنه يفرض على هذا النوع من المؤسسات الإفصاح عن معلومات بحجم يفوق ما يحتاجه مستخدمو قوائمها المالية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, النظام المحاسبي المالي, الاحتياجات المحاسبية.

Résumé

Dans un environnement tel que celui de l'Algérie, où les petites et moyennes entreprises constituent le secteur le plus important, l'Algérie a mis en place un système comptable financier inspiré des normes comptables internationales, qui *peut constituer un fardeau pour ces entreprises, chose confirmée à travers cette étude ayant trait a l'application du système comptable financier dans les petites et moyennes entreprises. À travers le cadre théorique et l'étude de terrain menée auprès de 14 entreprises, il a été constaté que ces dernières nécessitent une comptabilité spécifique à leur fonctionnement. L'application de ce système qui a conduit à l'amélioration de la qualité de l'information comptable du point de vue de l'échantillon en question, n'a pas facilité l'obtention du financement, mais a exigé de ces entreprises de fournir des informations dépassant les besoins de ces utilisateurs des états financiers.*

Mots clé : *les petites et moyennes entreprises, système comptable financier, les besoins comptables.*

تمهيد:

إن التطورات التي صاحبت إعداد معايير المحاسبة الدولية في ما يخص إعداد وعرض القوائم المالية, جعلتها موجهة بالأساس لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المقيدة في البورصة أو المؤسسات التي تخضع للمساءلة العامة, حيث تتمتع هذه المؤسسات بعدد كبير من مستخدمي قوائمها المالية والذين يتواجدون في مختلف دول العالم ومن جميع الجنسيات والثقافات, ولم يصاحب هذا التطور اهتمام يماثله بالمؤسسات التي لا تخضع للمساءلة العامة حيث ووفقا لنطاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية فإن الم ص م ملزمة بتطبيق متطلبات المعايير المحاسبية بنفس درجة إلزام المؤسسات الخاضعة للمساءلة العامة, وهو ما طرح العديد من التساؤلات خاصة فيما يتعلق بتكلفة الالتزام بتطبيق هذه المعايير والمنفعة المتأتية من هذا الالتزام وهذا في ظل الخصوصيات التي تميز الم ص م عن المؤسسات الكبيرة.

وقد قطعت الجزائر شوطا كبيرا في مسار الإصلاحات التي شرعت فيها منذ التسعينيات من القرن الماضي, والتي توجت في الميدان المحاسبي بالاستجابة للمتطلبات المحاسبية الدولية وذلك من خلال تطبيقها للنظام المحاسبي المالي الذي يشكل تطبيقه تطبيقا للمعايير المحاسبية الدولية, وهذا تماشيا مع سياسة الانفتاح التي تنتهجها وتكييف اقتصادها مع متطلبات العولمة, غير أن غياب سوق مالية نشطة وغلبة المؤسسات التي لا تخضع للمساءلة العامة أي الم ص م على الاقتصاد الجزائري, قد يجعل من تطبيق النظام المحاسبي المالي بشكله الحالي عبئا على المؤسسات الغير خاضعة للمساءلة العامة, والتي بذلت الدولة برامج اقتصادية ضخمة من أجل تطويرها وتأهيلها لتمكينها من لعب دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.وإنطاقا مما سبق ذكره تبلورت إشكالية هذه الدراسة, التي ارتأينا صياغتها في السؤال التالي: هل يعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ملائما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟

ويتم الإجابة على هذا السؤال من خلال الأسئلة التالية:

هل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في حاجة إلى محاسبة مالية خاصة بها؟

هل يشكل تطبيق النظام المحاسبي المالي عبئا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

ولأجل معالجة موضوع الدراسة تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: تطور النظرة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: التوجه نحو تطوير أنظمة محاسبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

المحور الرابع: الدراسة الميدانية.

أهداف الدراسة تسليط الضوء على موضوع مهم جدا تم إهماله في عملية الإصلاح المحاسبي التي تقوم بها الجزائر من حيث عدم مراعاة الاحتياجات المحاسبية للم ص م, من خلال إبراز مدى ملاءمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أهمية الدراسة تستمد هذه الدراسة أهميتها من, كون أن الجزائر قطعت أشواطا عديدة في مسار تنمية اقتصادها والتكيف مع متطلبات العولمة من خلال برامج الإصلاح التي سطرتها إلا أن ذلك لن يكون له مدلول ما لم تكمل هذه الإصلاحات بعضها البعض, ويعتبر الإصلاح المحاسبي من بين أهم هذه الإصلاحات, كما أن المحاسبة تعتبر من أهم أدوات ووسائل التنمية الاقتصادية والتي يمكن من خلالها تحقيق الفعالية, خاصة إذا تعلق الأمر بمحاسبة الم ص م والتي تشكل النسبة الغالبة في الاقتصاد الجزائري

منهجية الدراسة: سيتم استخدام كل من, المنهج الوصفي التحليلي: الذي سيتم استخدامه في وصف وتحليل البيانات المرتبطة بهدف الدراسة, وذلك من خلال الاعتماد على المراجع والدوريات العربية والأجنبية والدراسات ذات الصلة بالموضوع, لتغطية الجانب النظري من البحث, منهج دراسة الحالة: وهو المنهج الذي سيمكننا من دراسة مدى ملاءمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في الم ص م الجزائرية, وهذا من وجهة نظر مسيري ومحاسبي هاته المؤسسات.

المحور الأول: تطور النظرة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومميزاتها

- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: سنحاول إبراز بعض هذه التعاريف بما يتناسب مع موضوع البحث.

- **مجلس معايير المحاسبة الدولية:** IASB عرف هذه المؤسسات من خلال معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالم ص م, بأنها كل مؤسسة لا تخضع للمساءلة العامة, وتقوم بنشر القوائم المالية ذات الغرض العام لمقابلة احتياجات المستخدمين الخارجيين, ولم يضع المجلس معايير كمية لتحديد حجم المؤسسة وإنما ترك الحرية في تحديدها لكل دولة وفق ما يناسبها.

- بيان ممارسة التدقيق الدولي IAPS:[1] من وجهة نظر البيان الصادر فإن المؤسسة الصغيرة هي المؤسسة التي تتميز ب:

-وجود تركز في الملكية والإدارة بين مجموعة صغيرة من الأفراد.

- **تتمتع بخاصية أو مجموعة من الخصائص التالية:** موارد دخل محدودة, حفظ سجلات غير متطور, أنظمة رقابة داخلية محدودة.

- **فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ ISAR**:[2]

- المؤسسة المصغرة تشغل من 01 إلى 05 عمال لا تتطلب مسك دفاتر محاسبية وتكتفي بتسجيل بعض العمليات لإعداد سندات تقابل

بها الاستحقاق الضريبي, المؤسسة الصغيرة تشغل من 06 إلى 50 عامل تحتاج إلى نظام محاسبي ورقابي متطور دون الحاجة إلى معالجة

مواضيع معقدة, المؤسسة المتوسطة تشغل من 51 إلى 250 عامل وتحتاج إلى نظام محاسبي ورقابي فعال.

- **المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين**:[3] عرف الم ص م على أنها كل مؤسسة غير المؤسسات المقيدة في البورصة, التعاونيات, صناديق التقاعد, المؤسسات المالية, دون أن يعتمد على المعايير الكمية في التصنيف.

ب-مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع الم ص م بخصوصيات تميزها عن المؤسسات الكبيرة على مستوى كل من :

-الإدارة والتسيير: يتميز تسيير الم ص م بمركزية عالية تدور حول شخصية المسير المالك والذي يكون عادة فرد أو مجموعة أفراد غالبا ما تربطهم الروابط العائلية فنجده يقوم بوظائف الإدارة والتنظيم والمحاسبة والتخطيط والتنسيق والرقابة والبيع والشراء مع تفاوت الأولوية في اتخاذه لهذه الوظائف حسب خبرته ورغبته

واستعداده الشخصي للقيام بها,[4] أما على مستوى القرارات الإستراتيجية فإن غالبية القرارات تعود إليه حيث يقرر لوحده ويفرض قراراته على المؤسسة,[5] معتمدا على حدسه وخبرته دون الاحتكام إلى المعلومات المحاسبية ونماذج اتخاذ القرارات وهو ما قد يؤدي إلى الخلط بين الأهداف الشخصية وأهداف المؤسسة, كما تعاني الم ص م من ضعف التخصص الوظيفي لديها نتيجة للعدد الصغير من العمال بما يؤدي إلى تعدد مهام كل عامل فقد يجد نفسه يقوم بعمل بعيد عن مؤهلاته أو قدراته.

-**العلاقات والتعامل:** تتصف علاقات الم ص م بالشخصية بعيدا عن الرسمية فعلى المستوى الداخلي هي بعيدة عن ما تفرضه الهيكلة التنظيمية في المؤسسات الكبيرة من ضرورة التعامل على أساس التدرج الوظيفي أو الالتزام باللوائح التنظيمية, فصغر حجم المؤسسة وقلة عدد العمال يؤدي إلى التقارب فيما بينهم حيث يكون هناك اتصال وإشراف وتوجيه مباشر من طرف صاحب العمل, وتساعد اللارسمية على تمتين العلاقات الاجتماعية بين الإدارة والعمال, أما على المستوى الخارجي فإن المسير المالك يكون علاقات شخصية بالعملاء عن طريق الاتصال المباشر معهم مما يسمح له بدراسة حاجياتهم وأذواقهم وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغيير في هذه الاحتياجات و الرغبات.[6]

- **النشاط والتمويل**: يتم اختيار النشاط الذي تمارسه الم ص م بما يتناسب مع قدرات ومؤهلات وخبرة أصحابها وما يتوافق مع رغباتهم وميولهم حيث غالبا ما يتم التخصص في منتوج معين أو تقديم خدمة معينة وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مهارة العامل وزيادة إنتاجيته وتقليل التكلفة, ويسمح لها التخصص بتقديم منتوج ذو جودة عالية ما يجعلها تستجيب بشكل مباشر إلى أذواق واحتياجات المستهلكين, كما تتركز غالبية أنشطتها في منطقة جغرافية واحدة ما يسمح لها بمعرفة الاحتياجات المحلية وتكييف منتجاتها بما يتلاءم معها, وهي تعتمد في تأسيسها وتشغيلها على رؤوس أموال محدودة جدا في الغالب هي مدخرات فردية أو عائلية وهذا قد يرجع إلى سببين الأول يتعلق بصاحب المؤسسة ومدى استعداده لطلب التمويل الخارجي خاصة وأنه قد يؤدي إلى فرض قيود على حريته في التسيير, أما السبب الثاني فهو الصعوبات الكبيرة التي تضعها البنوك فيما يتعلق بالضمانات وارتفاع الفوائد على القروض الممنوحة وعدم قدرتها على إثبات كفاءتها وفعاليتها من خلال سجلاتها المحاسبية.

ج-الحاجة إلى تبسيط المعايير المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لم تلقى الم ص م اهتماما كبيرا في الدراسات والتشريعات المحاسبية لدى مختلف الدول, حيث يكون التركيز على المؤسسات الكبيرة والمقيدة في البورصة في وضع وإصدار وتطوير المعايير المحاسبية التي تستهدف تحسين القياس والإفصاح المحاسبي.

- **غاية المعايير المحاسبية:** ينظر إلى المعيار في المحاسبة على أنه ""المرشد الأساس لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات إلى المستفيدين منها""[7] وإصداره يتم عن طريق هيئة رسمية محاسبية, وتستهدف المعايير المحاسبية بالدرجة الأولى تحسين القياس والإفصاح لدى المؤسسة من أجل الوصول إلى إعداد قوائم محاسبية تحتوي على معلومات ملائمة للأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بكفاءة وفعالية وهو ما ينعكس على مستقبل المؤسسة من حيث إمكانية حصولها على التمويل والدعم اللازم للقيام بأنشطتها ومن ثم استمرارها, وحسب رأي هيئة المبادئ المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في بيانها رقم 04 فإن مستخدمي البيانات المحاسبية يمثلون فئتين, فئة المستخدمين المباشرين وهم ملاك المؤسسة ومساهموها, الزبائن والموردون, إدارة المؤسسة, السلطات الضريبية, العاملون في المؤسسة, المستهلكون.

وفئة المستخدمين غير المباشرين وهم المحللون الماليون ومقدمو الاستثمارات, سوق الأوراق المالية, مشرعو القوانين, سلطات الإشراف أو التسجيل, الصحافة المالية ووكالات تقديم التقارير, الاتحادات التجارية, النقابات العمالية, المنافسون, الجمهور العام, الدوائر الحكومية الأخرى.وقد تم الاعتماد في التصنيف على معيار المنفعة حيث أن الفئة الأولى توفر لها المعلومات الواردة في التقارير المالية منفعة مباشرة على خلاف الفئة الثانية والتي تكون منفعتها غير مباشرة ذلك أنهم يقدمون النصيحة أو يمثلون الأطراف التي تأمل في أن يكون لها منفعة مباشرة, كما توجد فئات تمتلك القدرة على إلزام المؤسسات بتقديم معلومات معينة ومحددة, والإطلاع على تفاصيل أكثر مثل الضرائب والبنوك وأجهزة التخطيط, في مقابل فئات أخرى تكتفي بما تقدمه المؤسسة من قوائم مالية تتضمن معلومات تقوم الإدارة بإعدادها وفق إطار محاسبي معين, وبالتالي فإن احتياجات مستخدمي القوائم المالية هي التي توفر الدافع لتقديم المعلومات المحاسبية, وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات كثيرة أهمها التوسع في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والذي تحركه عولمة الأسواق المالية والحاجة إلى تدويل الممارسات المحاسبية والتدقيقية بغية تحقيق التناسق والتناغم بتطبيق ذات المعايير والأسس المحاسبية بغض النظر عن جنسيتها, إلا أن المعايير المحاسبية الدولية وبعض المعايير الوطنية تستهدف تحسين قواعد الاعتراف والقياس المحاسبي للمؤسسات الكبيرة المقيدة في البورصة,[8] دون مراعاة لطبيعة الم ص م المسؤولة أمام عدد قليل من المستخدمين والتي تعاني من العبء الثقيل الذي تشكله اشتراطات القوائم المالية الموضوعة بالأساس لخدمة الشركات ذات المسؤولية العامة.[9]

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحمل المعايير الزائدة عن الحد**: إن قيام الم ص م بتطبيق نفس المبادئ والمعايير التي تطبقها المؤسسات الكبيرة في إعداد ونشر البيانات المحاسبية قد أثار جدلا كبيرا في أوساط المحاسبين خاصة وأن هذه الأخيرة تعد قوائمها المالية في أغلب الأحيان لأغراض خاصة ومحددة كالاقتراض ودفع الضرائب وليس لأغراض النشر, وفي هذا الصدد نجد بأن المؤسسات ذات المسؤولية العامة قوائمها المالية توزع وتنشر على مدى واسع وتكون متاحة لعدد غير محدود وفئات واسعة من المستخدمين في حين أن تداول القوائم المالية للمؤسسات التي ليس لديها مسؤولية عامة يكون عادة مقتصرا على الملاك غير المشاركين في الإدارة والجهات الرقابية على المؤسسة والمؤسسات المقرضة مع تمتع هذه الأطراف بمعرفة جيدة بالمؤسسة وبقدرة على الدخول إلى أي معلومات إضافية تحتاجها, ويؤدي العدد القليل لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة وازدياد قدرتهم على الحصول على معلومات تزيد عن تلك الموجودة في القوائم المالية إلى انخفاض المنافع المستمدة من القوائم المالية, و يؤكد ذلك القسم 1100 "المفاهيم الأساسية للتقارير المالية " من كتيب التقارير التمايزية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الكندي الذي يرى أنه:

- كلما ازداد عدد الملاك وتوسعت الهوة بين الإدارة والملكية كلما ازدادت أهمية ومنفعة المعلومات المقدمة في القوائم المالية.
- كلما قل عدد مستخدمي القوائم المالية وازدادت قدرتهم على الحصول على معلومات تزيد عن تلك المقدمة في القوائم المالية كلما قلت أهمية المنافع التي تقدمها المعلومات الموجودة في القوائم المالية.
- كلما قل عدد مستخدمي القوائم المالية داخل المؤسسة وازدادت التكاليف الناتجة عن ضرورة مطابقتها لمتطلبات المحاسبة المالية فهناك احتمال كبير أن التكاليف الناتجة عن عرض المعلومات ضمن القوائم المالية تفوق المنافع المستمدة منها.

و هذه النتائج تتناسب وخصوصية الم ص م لذا فإن إلزامها بتطبيق نفس المعايير المحاسبية التي تطبقها المؤسسات الكبيرة يحملها عبئا ثقيلا لا طاقة لها به وهو ما أدى إلى ظهور اتجاه قوي يدفع نحو, ضرورة إعفاء

الم ص م من تطبيق اشتراطات معينة على أساس أن تكاليف الامتثال لهذه الاشتراطات تتجاوز المنافع العائدة من هذا الامتثال,[10] يضاف إلى قلة مستخدمي قوائمها المالية افتقارها للموارد المالية والمادية والبشرية التي تمكنها من التطبيق الفعال لتلك الاشتراطات مما يضيف عبئا يكلف المؤسسة الكثير في ظل احتياجات خاصة ومحددة لمقابلتها فظهر مصطلح "حمل المعايير المحاسبية الزائدة عن الحد" في إشارة إلى عدم مراعاة القوانين والتشريعات لدى مختلف الدول لخصوصية الم ص م فيما يخص إلزامها بتطبيق نفس المحاسبة المطبقة في المؤسسات الكبيرة والمقيدة في البورصة, وفي هذا الصدد كشفت دراسة قامت بها لجنة شكلها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عن مجموعة من النتائج تؤكد حاجة الم ص م إلى معايير محاسبية خاصة بها تساعدها على إعداد ونشر بيانات محاسبية بتكلفة أقل والحصول على منافع أكثر ويمكن أن نلخصها فيما يلي:[11]

- مع حقيقة وجود قواسم مشتركة كثيرة بين بنود المعلومات التي يحتاجها مستخدمو البيانات المالية للمؤسسات الكبيرة ومستخدمو البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة إلا أن ذلك لا ينفي وجود فوارق متعددة بين احتياجات الفئتين.

- حدود ومدى الإفصاح وكذلك طبيعة المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها في البيانات المحاسبية تتحدد على ضوء مجموعة من العوامل مثل حجم المؤسسة, كلفة المعلومات, مستخدمو المعلومات, طبيعة القرار الذي تستخدم فيه.

وقد خلصت اللجنة إلى ضرورة تبسيط أساليب و إجراءات القياس والإفصاح حيث اقترحت اللجنة إتباع مجموعة من المبادئ المحاسبية أطلق عليها « LITTLE GAAP » تطبق على المؤسسات الصغيرة فقط من أجل تخفيض تكلفة التقارير المحاسبية التي تصدرها والسماح لها بالإفصاح الطوعي أو الاختياري ومن الأمثلة على بنود المعلومات المشمولة بهذا الإعفاء, المعلومات القسمية ,المعلومات الخاصة بعقود الإيجار الرأسمالية, المعلومات الخاصة بالبيانات المعدلة بالتغير العام في مستوى الأسعار, المعلومات الخاصة بالتنبؤات المالية والمعلومات الخاصة بالمحاسبة الاجتماعية.

المحور الثاني: التوجه نحو تطوير أنظمة محاسبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عملت عدد من الدول والهيئات المحاسبية على التخفيف من عبئ الاشتراطات التي تفرضها المعايير المحاسبية وذلك بتطوير أنظمة محاسبية خاصة بهاته المؤسسات.

أ-**على المستوى الوطني**

- **بريطانيا:** أثارت فكرة معايير محاسبية خاصة بالم ص م في البداية جدلا واسعا بين معارض ومؤيد للفكرة فالمعارضون يرون أن وجود مجموعتين من المعايير قد يربك المهنيين ويعطي انطباعا للمهنيين ومستخدمي القوائم المالية بوجود صنف ذا جودة عالية وصنف آخر ذو جودة متدنية, بينما يرى المؤيدون أن وجود معايير خاصة بالم ص م يؤدي إلى تبسيط متطلبات إعداد القوائم المالية لهذه المؤسسات بالشكل الذي يجعل من المنفعة المتولدة من المعلومات المحاسبية تفوق تكاليف إعدادها, واستمر الأمر إلى غاية 1997 حين حسم مجلس معايير المحاسبة البريطاني أمره بإصدار مسودة معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة FRSSE,[12] وقد صدر المعيار بشكله النهائي عام 2007 والموجه إلى المؤسسات التي تتوفر فيها خصائص محددة من طرف القانون, والهدف من المعيار هو حث المؤسسات التي تقع في نطاقه على توفير معلومات تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية للسماح لهم باتخاذ قراراتهم الاقتصادية, ويحتوي المعيار على معايير

محاسبية مبسطة مقارنة بالمعايير الأخرى الموجودة والتي تطبق على المؤسسات الكبيرة واقترح معايير أخرى باشتراطات إفصاح وأساليب قياس أكثر تبسيطا لكل عنصر من عناصر القوائم المالية.

- **كندا:** قام المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين عام 1999 بنشر تقرير بحث بعنوان الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, يهدف إلى محاولة التوصل إلي طريقة تمكن من تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية للم ص م بفعالية والتعرف عن المدى الذي يمكن من خلاله الانحراف عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد القوائم المالية من أجل تلبية هذه الاحتياجات,[13] في ظل قلة مستخدمي القوائم المالية لهذه المؤسسات وتركزهم بشكل رئيسي في البنوك, والتي يمكن أن تقبل قوائم مالية لا يتوافق إعدادها وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها, وتم التأكيد على ضرورة أن تكون الم ص م ممثلة بنسبة مقبولة عن طريق خبراء بشؤونها في مجلس معايير المحاسبة الكندي تسمح لهم بالإشراف على التشريعات المحاسبية من أجل مراعاة احتياجات هذه المؤسسات فيما يخص الإفصاح عن المعلومات المالية عند التشريع,[14] وقد تم اعتماد نموذج التقارير التمايزية أو التفاضلية ضمن إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبدأ العمل بتطبيقه منذ سنة 2002, والذي تم إعداده على أساس التوفيق بين التكلفة والمنفعة التي تعود على المؤسسة نتيجة إعداد وعرض القوائم المالية حيث أن المعالجات التي تتم في هذا النموذج هي, معالجات اختيارية يمكن للمؤسسات على أساسها أن تختار من بين المعالجات المسموح بها المعالجة التي تلائمها,[15] ويعمل النموذج على جعل المتطلبات اللازمة للإفصاح مناسبة للظروف مما يتيح للمؤسسة التي ليس لها مسؤولية عامة أن تعيد دراسة أهداف تقاريرها المالية وجعلها متوافقة مع احتياجات المستخدمين.[16]

هناك دول أخرى تشبه تجربتها كل من كندا وبريطانيا من حيث الجوهر أي تبسيط متطلبات المحاسبة بالنسبة للم ص م للتمكن من تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية بأقل تكلفة والحصول على منافع أكثر لكن تختلف من حيث الطريقة فنجد أن[17]:

- **أستراليا**: كان خيارها قوائم مالية معدة وفق قواعد محاسبية للإفصاح ملائمة للقارئ غير المبادئ المحاسبية المقبولة عموما PCGA من أجل تلبية احتياجات المستخدمين الحاليين والمحتملين وهو يقوم على أن كل قائمة مالية تسمح بالاستجابة لاحتياجات محددة معروفة من طرف الم ص م وشركائها في إطار علاقة تعاقدية متعددة وهذا الخيار لم يتم قبوله من طرف المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين نتيجة عدم القدرة من حيث الزمن والمكان على إجراء المقارنة بين القوائم المالية بفعل تنوع القواعد والاحتياجات المحاسبية المطبقة.

– **الولايات المتحدة الأمريكية**: قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين باستخدام التقارير المالية ذات الغرض العام معدة وفق مجموعة محددة من القواعد المحاسبية غير تلك المحددة في الإطار المفاهيمي ويتم تدقيق القوائم المالية المعروضة في إطار احترام مجموعة من القواعد الجوهرية (محاسبة الخزينة, القواعد الضريبية...) لكن تبقى هذه القواعد مفتقرة إلى معايير أو إقناع مما يجعل القوائم المعدة على أساسها بحاجة إلى إثبات أو برهان على صحتها.

ب–على المستوى الدولي

- **مجلس معايير المحاسبة الدولية**: في إطار سعيه نحو التحسين المستمر لمهنة المحاسبة ونظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها الم ص م في

الاقتصاديات الوطنية والمشاكل التي تعانى منها جراء حمل المعايير المحاسبية الزائد عن الحد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية منذ جويلية 2009 بإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالم ص م لتلبية الاحتياجات المحاسبية والتشريعية الدولية في ظل اتساع الم ص م, وعلى اعتبار أن هذا المعيار هو وثيقة قائمة بحد ذاتها من معايير الإبلاغ المالي الدولية فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره أقل أهمية منها فهو يسعى لتوفير نفس المستوى من الجودة في المعلومات المحاسبية لتلبية الاحتياجات المختلفة لمستخدمي القوائم المالية للم ص م بالرغم من عددهم القليل بنفس الجودة التي تتميز بها المعلومات التي توفرها المؤسسات ذات المسؤولية العامة لمستخدمي قوائمها المالية بصفة عامة, لذلك فقد أصدر المجلس المعيار معتمدا على نفس المفاهيم الأساسية والمبادئ والتوجيهات الإجبارية التي تتعلق بالمعايير الكاملة, وقد عرفت AICPA معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالم ص م بأنه, تعديل وتبسيط لمعايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة موجه لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الخاصة والتخفيف من حمل المعايير الزائد عن الحد استنادا إلى مقاربة التكلفة-المنفعة, وهو وثيقة محاسبية دولية قائمة بذاتها ومعيار إبلاغ مالي يطبق على القوائم المالية ذات الغرض العام والقوائم الأخرى التي يتم إعدادها وعرضها من طرف المؤسسات التي تعرف في كثير من الدول تحت اسم الم ص م",[18] لقد تم إعداد معيار الإبلاغ المالي الدولي على أساس ضرورة **التمييز بين المؤسسات وفقا لطبيعة وعدد واحتياجات مستخدمي القوائم المالية** لوجود اختلافات بين تلك التي تخضع للمساءلة العامة والمؤسسات التي لا تخضع لها, **والأخذ بالتكلفة-المنفعة المتولدة من إعداد وعرض القوائم المالية** حيث أن معايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة تشكل عبئا على الم ص م لاحتوائها على مواضيع وتوجيهات لا تتلاءم وخصوصية هذه الأخيرة وهذا العبء يتزايد كلما ازدادت متطلبات تطبيقها, ولقد لقي معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص تجاوبا كبيرا, فمنذ صدوره وحتى بداية 2011 قامت 73 دولة " أي ما يعادل 60% من الدول التي تتبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة والتي يقدر عددها ب 123 دولة وهي نسبة معتبرة تعكس مدى الأهمية الكبيرة للمعيار" إما بتبنيه أو تخطط لذلك.[19]

المحور الثالث: إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

مرت البيئة المحاسبية الجزائرية بثلاث أطر محاسبية, تمثلت أولاها في اعتماد المشرع الجزائري للمخطط المحاسبي العام الفرنسي عند الاستقلال, والذي تمت مراجعته سنة 1957 واستمرت الدولة في تطبيقه إلى غاية 1975 أين تم وضع أول مخطط محاسبي جزائري وهو المخطط المحاسبي الوطني والذي جاء لتلبية متطلبات المرحلة الاشتراكية آنذاك, وأمام النقائص التي رافقت هذا المخطط والتي أصبحت تشكل عبئا على المؤسسات الجزائرية في ظل عدم قدرة هذه الأخيرة على توفير معلومات محاسبية شفافة وموثوقة والتي أصبحت ضرورة ملحة بعد دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق وانفتاحها على العالم, سعت السلطات الجزائرية إلى البحث عن بديل فعال يمكن من التكيف والاستجابة لمتطلبات العولمة عن طريق توفير إطار محاسبي يستجيب للمتطلبات المحاسبية الدولية في ظل انفتاح الجزائر على الخارج وتحرير اقتصادها وإنشاء البورصة, وما أنجر عن ذلك من ضغوطات مورست من طرف المستثمرين الأجانب والهيئات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية, وهو ما دفع بالمشرع الجزائري إلى الاعتماد على الإطار المحاسبي الدولي في تحقيق الإصلاح المحاسبي والمالي, وقد تجسد ذلك في صدور النظام المحاسبي المالي الذي يجسد تطبيقه تطبيقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية, وتماشيا مع هذا التطور فقد صدرت مجموعة من القوانين تمهيدا لتطبيقه وتمثلت في:

-القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي, قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها, قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة, المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 07 أفريل 2009 الذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي, التعليمة الوزارية رقم 2 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 والمتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي في سنة 2010.

أ-دوافع تطبيق النظام المحاسبي المالي

- تقريب الممارسات المحاسبية الوطنية من الممارسات الدولية بما يسمح بالارتكاز على مرجعية تتماشى والتطورات الاقتصادية المتسارعة في الاقتصاديات الدولية.
- توفير معلومات تعكس بصدق وموثوقية الوضعية الحقيقة لنشاط المؤسسة.
- جذب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية.
- تمكين المؤسسات الجزائرية من الولوج إلى الأسواق العالمية وتعزيز تنافسيتها من خلال إمكانية مقارنة أدائها مع أداء المؤسسات الأجنبية.

ب-تقديم النظام المحاسبي المالي: جاء النظام المحاسبي متضمنا ما يلي:

- إطار تصوري "مفاهيمي" : يعرف مجال التطبيق, المبادئ والاتفاقيات المحاسبية, عناصر القوائم المالية.
- **طرق تنظيم المحاسبة:** وهي مجموعة من المتطلبات تنظم العمل المحاسبي بحيث يجب على الخاضع للنظام المحاسبي المالي أن يلتزم بها.
- قواعد تقييم والاعتراف بالخصوم والأصول والأعباء والنواتج: وقد تم التطرق إلى القواعد العامة للتقييم والقواعد الخاصة.
- **عرض القوائم المالية:** حيث تم إظهار القوائم المالية التي يجب على المؤسسة إعدادها والمتمثلة في, الميزانية "قائمة المركز المالي", جدول حسابات النتائج "قائمة الدخل", جدول سيولة الخزينة "قائمة التدفقات النقدية", جدول تغير الأموال الخاصة "قائمة تغيرات الأموال الخاصة", الملاحق.

وبجدر التأكيد هنا على أن النظام المحاسبي المالي يستمد إطاره المفاهيمي ومعالجته المحاسبية بدرجة عالية من التوافق مع معايير المحاسبة الدولية فيما عدا بعض القواعد التي يقترحها في فيما يخص,[20] تنظيم ومسك الدفاتر المحاسبية ومدونة الحسابات وقواعد سير هذه الحسابات, وعدم تناوله للبنوك والتأمينات بعكس المعايير الدولية.

ج-إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

مثلما رأينا في المحور الثاني فإن غالبية الدول وعلى رأسها الدول المتقدمة قد سارعت إلى أن يكون لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة محاسبة خاصة بها, ومبسطة, تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية بأكبر منفعة وأقل تكلفة, غير أن المشرع الجزائري أصدر نظام محاسبي مالي يستمد إطاره المفاهيمي ومعالجته المحاسبية بدرجة عالية من التوافق مع معايير المحاسبة الدولية وطبقه على جميع المؤسسات بما فيها الم ص م, واكتفى باستثناء المؤسسات المصغرة التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال والنشاط وعدد العمال "أقل من

10 عمال" لتخضع لما يعرف بمحاسبة الخزينة وهو ما يبين عدم أخذه بعين الاعتبار لخصوصية الم ص م والتي يمكن أن تحد من التطبيق الفعال للنظام المحاسبي المالي والتي يمكن أن نذكر أهمها في يلي:

- محدودية الموارد المالية والبشرية والمادية للم ص م والتي تجعل من تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي أمرا مكلفا خاصة من ناحية تكوين الأفراد وهذا ما قد يفرض على المؤسسة التوجه نحو مكاتب المحاسبية الخارجية.

- ضعف تكنولوجيا الإعلام والاتصال المستعملة في هذه المؤسسات, في مقابل تطلب النظام المحاسبي المالي لتكنولوجيا إعلام واتصال

- ضعف أنظمة التسيير في هذه المؤسسات وعدم تنوعها.

- نمط الإدارة المركزية السائد في هذه المؤسسات والذي تغلب عليه شخصية المالك التي تهيمن على جميع الوظائف الرئيسية مما ينعكس على ضعف نظم الحوكمة.

- عدم وجود مساءلة خارجية للإدارة وضعف الثقافة المحاسبية لأصحاب هذه المؤسسات وعدم رغبتهم في تنظيم الأمور المحاسبية.

✓ يضاف إلى ذلك خصوصية الاقتصاد الجزائري التي جعلت من تطبيق النظام المحاسبي المالي معقدا حتى بالنسبة للمؤسسات الكبيرة خاصة فيما يتعلق بغياب أسواق متخصصة تستعمل أسعارها كمرجعية للتقييم.

وعلى العموم فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يستمد مرجعيته من الإطار المحاسبي الدولي في الم ص م سيؤدي بها إلى:

- التقيد بتطبيق متطلبات محاسبية كثيرة في ظل احتياجات محاسبية وموارد مالية ومادية وبشرية محدودة.

- تطبيق متطلبات تقنية أو تكنولوجية ذات التكلفة العالية, حيث يستلزم تطبيق هذا النظام استخدام أنظمة المحاسبة الالكترونية, وأنظمة المعلومات الداخلية والخارجية وأنظمة الاتصالات ذات التقنية العالية.[21]

- تحمل تكلفة مرتفعة في مقابل الخدمة المحاسبية نتيجة ارتفاع تكاليف تدريب وتكوين الإطارات والخبراء والمدققين المحاسبين, وهذا في ظل اللجوء إلى طلب الخبرات من الخارج لقلتها في الجزائر, وضرورة الاستمرار في عملية التكوين نتيجة التغير المستمر في متطلبات المعايير الدولية .

المحور الرابع: الدراسة الميدانية

أ-**منهجية الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من فئتين هم مسيرو ومحاسبو الم ص م في ولاية سطيف, تم تصميم استبيان للوقوف على مدى ملاءمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في الم ص م الجزائرية من وجهة نظرهم, حيث تم توزيعه على 14 فرد شكلوا عينة الدراسة, وبهدف إبعاد أي غموض قد يكتنف الأسئلة الواردة ضمن استمارة الاستبيان فقد تم الاعتماد بشكل أساسي على المقابلة الشخصية عند تسليمه للمستجوبين, وتم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي spss في معالجة مختلف البيانات, وقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي والرباعي في بعض بنود الاستبانة, وتم وضع مقياس ترتيبي لإعطاء الوسط الحسابي مدلولا باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية وذلك للاستفادة منه عند تحليل النتائج كالتالي:

مقياس لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود السؤال رقم 4 و9 مقياس لتحديد درجة الأهمية النسبية ل x لكل بند من بنود السؤال رقم 4 و9

الدرجة	درجة الأهمية	درجة الأهمية
1	على الإطلاق	غير موافق على الإطلاق
2	نادرا	غير موافق
3	أحيانا	غير متأكد
4	كثيرا	موافق
5	دائما	موافق تماما

الوسط الحسابي	درجة الأهمية	درجة الأهمية	الأهمية النسبية
1.79-1.00	على الإطلاق	غير موافق على الإطلاق	عديم الأهمية
2.59-1.80	نادرا	غير موافق	قليل الأهمية مهم
3.39-2.60	أحيانا	غير متأكد	متوسط الأهمية
4.19-3.40	كثيرا	موافق	مهم
5-4.20	دائما	موافق تماما	مهم جدا

ب-عرض وتحليل نتائج الاستبيان:

الخصائص الديموغرافية للعينة:

الخصائص	البيانات	النسبة المئوية
الشكل القانوني	فردية	%35.71
	شركة تضامن	%7.14
	شركة ذات مسؤولية محدودة	%28.57
	شركة مساهمة	%28.57
عدد العمال	من 10 إلى 49	%71.42
	من 50 إلى 250	%28.57
القطاع	الصناعي	%35.71
	الخدماتي	%42.85
	التجاري	%21.42
استقلالية المؤسسة	مستقلة	%92.85
	فرع من مؤسسة جزائرية	%7.14
	فرع من مؤسسة أجنبية	%0

- مدى ملاءمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

لمعرفة مدى ملاءمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في الم ص م الجزائرية سيتم وصف وتحليل إجابات العينة بخصوص كل سؤال تم طرحه:

السؤال 1: لتسجيل الأحداث المالية والاقتصادية الناتجة عن نشاط المؤسسة تقومون باستخدام ؟

نظام محاسبي يدوي	نظام محاسبي محوسب	النظام اليدوي مع نظام محوسب
%0	%28.57	%71.43

يتضح بأن النسبة الغالبة 71.43 % تستخدم النظام اليدوي مع نظام محوسب, في حين أن نسبة 28.57% فقط يستخدمون نظام محاسبي محوسب , ما يفسر هذه النتيجة هو بساطة أنشطة هذا النوع من المؤسسات من جهة وعدم قدرته على تصميم برامج محاسبية محوسبة خاصة به لمحدودية مواردها المالية وعدم قدرتها على توظيف مختصين في هذا المجال, وهو ما يؤدي إلى الطلب على برامج محاسبية جاهزة في الغالب تتطلب التعديل والتطوير وخدمات الصيانة, ولتجنب ذلك تلجأ المؤسسة للنظام اليدوي إلى جانب النظام المحوسب .

السؤال 2: من هم المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية الخاصة بمؤسستكم ؟ (حدد ثلاثة على الأكثر)

إدارة المؤسسة	%100	هيئات الدعم الحكومية	%7.14
مصلحة الضرائب	%78.57	العملاء	%0
البنك أو المقرضون	%71.43	العمال	%0
المساهمون أو الشركاء	%42.86	المستثمرون المحتملون	%0

يرى أفراد العينة بأن المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية للمؤسسة هم على التوالي, إدارة المؤسسة وهذا بنسبة (100%), ثم مصلحة الضرائب وهذا بنسبة (78.57%), ثم البنك أو المقرضين وهذا بنسبة (71.43%) , في حين نجد بأن نسبة (42.86%) أي أقل من النصف ترى بأن المساهمين أو الشركاء من المستخدمين الرئيسيين لقوائمها المالية, تليها هيئات الدعم الحكومي بنسبة 7.14%.

السؤال 3: لتمكين مستخدمي القوائم المالية الخارجيين من الإطلاع على معلومات المؤسسة المالية, فإنكم تقومون ب:؟

إرسال القوائم المالية مباشرة إليهم.	عرض القوائم المالية على الانترنت	عرض القوائم المالية عليهم عند زيارتهم للمؤسسة.
%100	%0	%14.28

من الجدول يتضح بأن جميع المؤسسات تقوم بإرسال قوائمها المالية مباشرة إلى مستخدميها وهذا بنسبة 100 %, كما أن نسبة 14.28% من المؤسسات تقوم بعرض قوائمها المالية على المستخدمين عند زيارتهم للمؤسسة, في حين بينت النتائج أن تمكين المستخدمين من الاطلاع على القوائم المالية من خلال العرض على الانترنت لا تدخل ضمن الممارسات المحاسبية لهذا النوع من المؤسسات حيث جاءت بنسبة 0%, وهو ما يبين عدم اهتمام أو حاجة هذه الأخيرة لنشر قوائمها المالية على الجمهور الواسع, ويفسر هذه النتيجة كون المؤسسة على علاقة واتصال مباشر مع المستخدمين الرئيسيين لقوائمها المالية.

السؤال 4: هل تقومون باستخدام القوائم المالية للمؤسسة من أجل ؟

	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
القيام بالتصريح الضريبي	4.9286	0.26726	دائما
ضمان التسيير الفعال للمؤسسة	4.4286	0.64621	كثيرا
الحصول على القروض البنكية	3.0714	1.14114	أحيانا
تسهيل المعاملات مع العملاء	2.3571	1.44686	نادرا
تسهيل المعاملات مع الموردين	2.1429	1.40642	نادرا
مقارنه أداء المؤسسة مع أداء المؤسسات المنافسة	2.2143	1.52812	نادرا
جذب مساهمين لرأس مال المؤسسة	1.7857	1.18831	على الإطلاق
تدعيم علاقات المؤسسة مع العمال	1.7143	1.20439	على الإطلاق

بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول استخدامهم للقوائم المالية من أجل التصريح الضريبي 4.9286 أي بشكل دائم ويفسر هذه النتيجة المتطلبات القانونية التي تفرض على المؤسسة تقديم قوائم مالية لمصلحة الضرائب من أجل التمكن من تحديد الربح الخاضع للضريبة وإلا تعرضت لمجموعة من العقوبات.

بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول استخدامهم القوائم المالية من أجل ضمان التسيير الفعال للمؤسسة 4.4286 أي أنهم يستخدمونها كثيرا لهذا الغرض, ويفسر هذه النتيجة حاجة مسير أو إدارة المؤسسة إلى المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق باتخاذ قرار توزيع الأرباح أو تحديد الأجور والمكافآت ومقارنة أداء المؤسسة مع الفترات السابقة.

بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول استخدام القوائم المالية من أجل الحصول على القروض البنكية 3.0714 أي أن استخدامهم للقوائم المالية يتم أحيانا لهذا الغرض , ويفسر هذه النتيجة اشتراط البنك لمنح القروض أو الموافقة عليها, ضرورة الحصول على القوائم المالية التي تفيد خاصة في تقييم قدرة المؤسسة على التسديد في الآجال المحددة, كما أنه يلجا في نفس الوقت إلى مصادر أخرى غير مالية عند منح القروض.

بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول استخدام القوائم المالية من أجل مقارنة أدائها مع أداء المؤسسات المنافسة 2.2143, أي بشكل نادر, ويفسر هذه النتيجة عدم نشر هذا النوع من المؤسسات لقوائمه المالية إلا من خلال الاتصال المباشر ومع جهات يفترض فيها توخي السرية مع المعلومات المقدمة إليها, والاعتماد على مصادر أخرى غير القوائم المالية معظمها غير رسمية في جمع المعلومات عن المنافسين.

بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول استخدام القوائم المالية من أجل تسهيل المعاملات مع الموردين 2.1429, تسهيل المعاملات مع العملاء2.3571, أي بشكل نادر لكلا الغرضين, فيما بلغ المتوسط الحاسبي فيما يخص الاستخدام لتدعيم علاقات المؤسسة مع العمال 1.7143, أي عدم الاستخدام على الإطلاق للقوائم المالية في هذا الغرض , ويفسر هذه النتيجة التقارب فيما بينهم حيث يكون هناك اتصال مباشر بما يؤدي إلى الميل إلى اللارسمية في التعامل معهم وما ينعكس عن ذلك من تمتين للعلاقات خاصة الاجتماعية منها.

بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول استخدام القوائم المالية من أجل جذب مساهمين لرأس مالها 1.7857, أي عدم الاستخدام على الإطلاق للقوائم المالية في هذا الغرض, ويفسر هذه النتيجة طبيعة وخصوصية هذا النوع من المؤسسات التي تغلب عليها الملكية العائلية وهي في الأساس ذات رأس مال مغلق لذلك فإن غالبية الشركاء إما من أفراد العائلة أو من الأصدقاء المقربين.

السؤال 5: هل ترى بأن إمكانية إجراء المقارنة بين أداء مؤسستك وأداء المؤسسات المنافسة لها يعد أمرا؟

مهم جدا	مهم	قليل الأهمية	عديم الأهمية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري
%57.14	%14.28	%28.57	%0	3.1429	0.94926

بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة غالبية 3.1429 أي أن آراء العينة تتجه نحو اعتبار إمكانية إجراء المقارنة بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات المنافسة أمرا مهما جدا.

السؤال 6: ما هو المستوى الذي تراه مهما لإجراء هذه المقارنة؟

المستوى المحلي	المستوى الوطني	المستوى الدولي
%71.43	%50.00	%7.14

من الجدول يتضح بأن النسبة الغالبة 71.43% من أفراد العينة ترى بأن المستوى الأهم لإجراء المقارنة هو المستوى المحلي, ثم الوطني بنسبة 50%, في حين أن نسبة من يرون بأن المستوى الأهم لإجراء المقارنة هو المستوى الدولي هي 7.14% وهي نسبة ضعيفة جدا, وهو ما يمكن أن نرجعه إلى خصوصية نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الذي يتركز في منطقة جغرافية واحدة في الغالب هي السوق المحلية, وفي أحسن الأحول الأسواق المجاورة لها.

السؤال 7: لقد قامت الجزائر بتطبيق نظام محاسبي مالي مستمد من معايير المحاسبة الدولية, ما هي درجة إلمامك بهذا النظام؟

عالية	مقبولة	ضعيفة	معدومة
0	%100	0	0

من الجدول يتبين بأن درجة إلمام أفراد العينة بالنظام المحاسبي المالي مقبولة, وهذا ما يمكن أن نرجعه إلى مرور أكثر من 4 سنوات على تطبيقه والجهود التي بذلت من أجل تكوين الموارد البشرية في هذا الإطار.

السؤال 8: من واقع تطبيق مؤسستكم للنظام المحاسبي المالي, هل تتفقون مع العبارات التالية؟

	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1-إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى توفير معلومات ذات جودة عالية.	4.2143	0.57893	موافق تماما
2-يفرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسة توفير معلومات بحجم يفوق ما يحتاجه مستخدمو القوائم المالية.	3.5714	1.22250	موافق

3-الكثير من متطلبات أو اشتراطات النظام المحاسبي المالي معقدة بحيث يصعب فهمها.	3.0714	1.09945	غير متأكد
4-استخدام القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي يسهل على المؤسسة الحصول على التمويل اللازم لنشاطاتها.	3.0714	1.26881	غير متأكد
5-إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي جعل المؤسسة تتحمل تكاليف معتبرة.	2.6429	1.00821	غير متأكد

- بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول الفقرة رقم الأولى 4.2143 أي أن أفراد العينة يوافقون تماما على أن إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى توفير معلومات ذات جودة عالية, وهي نتيجة منطقية على اعتبار أن النظام المحاسبي المالي مستمد من معايير المحاسبة الدولية التي تضمن إعداد وتوصيل معلومات ذات جودة عالية, كما أن غالبية الدراسات قد وجدت أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المالية .

بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول الفقرة الثانية 3.5714 أي أن أفراد العينة يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يفرض على المؤسسة توفير معلومات بحجم يفوق ما يحتاجه مستخدمو القوائم المالية, ويفسر هذه النتيجة طبيعة ومحدودية احتياجات مستخدمي القوائم المالية لهذه المؤسسات, فقد تبين لنا بأن مستخدمي القوائم المالية يتمثلون أساسا في إدارة المؤسسة, مصلحة الضرائب, والبنوك, وجميع هذه الفئات لديها القدرة على الحصول على معلومات خارج إطار القوائم المالية كما أنها تتمتع بمعرفة جيدة بالمؤسسة, فالبنوك تلجأ للاعتماد على مصادر أخرى للمعلومات في الغالب غير مالية مثل علاقة العميل مع البنك وسمعته, كما أن المستخدم الرئيسي والأول ضمن الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي هو المستثمر أو المساهم وهو في حالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المالك أو الشركاء ما يجعل من توفير معلومات لصالح المساهمين في إطار القوائم المالية ليس له ما يبرره, على اعتبار أن بإمكان المالك أو الشركاء الحصول على تلك المعلومات المالية من داخل المؤسسة من أجل تتبع عمليات المؤسسة أو مراقبتها كونهم يشكلون إدارة المؤسسة أو جزءا منها, وهو ما يجعل من الإفصاح المحاسبي للمساهمين زائد عن الحاجة.

بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول الفقرة الثالثة 3.0714 أي أن أفراد العينة غير متأكدين من أن الكثير من متطلبات أو اشتراطات النظام المحاسبي المالي معقدة بحيث يصعب فهمها, وعموما فإن اتجاه أفراد العينة هو نحو الموافقة لكن بتردد فيما يخص تعقيد متطلبات النظام المحاسبي المالي, وجاءت النتيجة على غير ما توقعنا لكن يمكن أن نفسرها بعدم تعمق هذه المؤسسات في تطبيق المتطلبات المحاسبية الجديدة حيث مازالت تكتفي بعملية تحويل بسيطة من حسابات المخطط المحاسبي الوطني إلى حسابات النظام المحاسبي المالي وفق برامج محاسبية معدة وجاهزة لهذا الغرض, وهو ما يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على التطبيق السليم للنظام.

بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول الفقرة الخامسة 3.0714 أي أن أفراد العينة غير متأكدين أي موافقون وبشكل متردد مع أن استخدام القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي يسهل على المؤسسة الحصول على التمويل اللازم لنشاطاتها, وهو ما يمكن أن نرجعه إلى توجه البنوك في الغالب لطلب معلومات خارج إطار القوائم المالية واعتمادها على مصادر أخرى غير مالية عند اتخاذ قرار منح القروض, حيث يفترض أن القوائم المالية المعدة على أساسه تعتبر الوسيلة الأهم لتلبية احتياجات البنوك.

بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول الفقرة الرابعة 2.6429 أي أن أفراد العينة غير متأكدين أي غير موافقين بشكل متردد حول أن إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يجعل المؤسسة تتحمل تكاليف معتبرة, وقد جاءت هذه النتيجة مفاجئة لنا على اعتبار أن أغلبية الدراسات حتى التي جرت في الدول المتقدمة قد بينت التكلفة الكبيرة التي تتحملها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من جراء تطبيق المتطلبات المحاسبية الدولية أو المتطلبات المحاسبية المطبقة على المؤسسات الكبيرة, لكن يمكن اعتبار هذه النتيجة مقبولة بالنظر إلى خصوصية الحالة الجزائرية, فالنظام المحاسبي المالي لم يتم إجراء أي تحيين له منذ أن طبق,

بالإضافة إلى قيام الجامعات بإدراجه ضمن مناهجها التكوينية وهو ما جعل المؤسسات تتجنب التكاليف التي يفترض أن تنتج من التكوين المستمر لمحاسبيها, يضاف إلى ذلك شبه مجانية البرامج المحاسبية المتوفرة في السوق الجزائرية والتي في الغالب مصدرها التقليد أو القرصنة, أضف إلى ذلك عدم قيام هذه المؤسسات بالنشر مما يجنبها التكاليف التي يمكن أن نتكبدها من جراء المنافسة, وأيضا عدم العمل بالقيمة العادلة وهي الطريقة التي تأخذ الكثير من الوقت والجهد كل هذا يكون قد جنب المؤسسات الكثير من التكاليف ولو لبعض الوقت.

النتائج والتوصيات:

من خلال الإطار النظري والدراسة الميدانية التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ-على المستوى النظري:

1-تعد احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الكبيرة أو المقيدة بالبورصة من بين أهم العوامل التي ساهمت في إعداد معايير المحاسبة الدولية.

2-تطبيق المتطلبات المحاسبية الدولية بشكلها الكامل يشكل عبئا على الم ص م أمام قلة مستخدمي القوائم المالية ومحدودية إمكانياتها المالية والمادية والبشرية.

3-أدى الدور والأهمية الكبيرة التي تتمتع بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات الوطنية إلى تنامي الطلب على الصعيد الوطني والدولي حول ضرورة توفير معايير محاسبة مالية خاصة بها.

5-إعداد النظام المحاسبي المالي تم بالاستناد إلى الإطار المحاسبي الدولي وتطبيقه تم على جميع المؤسسات بما فيها الم ص م بالرغم من خصوصية هذه الأخيرة واختلاف احتياجاتها المحاسبية عن المؤسسات الكبيرة.

ب-على المستوى التطبيقي:

6-هناك حاجة لتطبيق محاسبة مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية, وذلك لـ:

-بساطة نظم المعلومات المحاسبية التي تستخدمها.

- قلة مستخدمي قوائمها المالية حيث يتمثلون أساسا في إدارة المؤسسة, مصلحة الضرائب والبنوك.

-بساطة ومحدودية الاحتياجات المحاسبية حيث تتمثل بالأساس في تلبية المتطلبات القانونية وإدارة المؤسسة والحصول على القروض, وهذا في ظل قدرة هذه الأطراف على الحصول واستخدام معلومات خارج إطار القوائم المالية.

- عدم إقدام المؤسسات على نشر قوائمها المالية للجمهور وتفضيلها للاتصال المباشر معهم نتيجة قلة وطبيعة ومحدودية احتياجات, مستخدمي قوائمها المالية.

- عدم استخدام الم ص م لقوائمها المالية لإجراء المقارنة بين أدائها وأداء المؤسسات الأخرى إلا نادرا.

عدم اهتمام الم ص م بإجراء المقارنة بين أدائها وأداء المؤسسات المنافسة لها خاصة على المستوى الدولي, ومن ثم عدم حاجتها إلى معلومات تقبل المقارنة على المستوى الدولي.

7- يشكل تطبيق النظام المحاسبي المالي عبئا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وذلك لـ:

- عدم مراعاته لقلة وطبيعة ومحدودية احتياجات مستخدمي القوائم المالية لهذه المؤسسات ما يجعل تطبيقه يؤدي بالمؤسسة لتوفير معلومات بحجم يفوق ما يحتاجه مستخدمو قوائمها المالية.

-بعض اشتراطات النظام المحاسبي المالي معقدة ويصعب فهمها وهذا أمام محدودية موارد الم ص م خاصة الموارد البشرية ذات الخبرة والمستوى التعليمي العالي والتي يتطلبها تطبيق هذا النظام وهو ما يمكن أن ينعكس سلبا على التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي.

- أن تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية أدى إلى زيادة جودة المعلومات المالية, إلا أن ذلك لم يكن له ذاك الانعكاس المنتظر من ناحية تسهيل حصول المؤسسة على التمويل اللازم لنشاطها.

- أظهرت لنا الدراسة الميدانية أن تطبيق النظام المحاسبي المالي لم يحمل المؤسسات تكاليف معتبرة غير أن المتأمل في تطور البيئة الجزائرية وتوجهها نحو التكيف مع المتطلبات الدولية سيدرك بأن هذا الوضع مؤقت.

استنادا إلى الإطار النظري والدراسة الميدانية التي قمتا بها فإننا نوصي بما يلي:

-أن يتم إعادة التفكير في نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية النسيج المؤسساتي في الجزائر .

-العمل على إعداد معايير محاسبية خاصة بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تراعي خصوصياتها واحتياجاتها المحاسبية.

- إقامة مراكز تدريب وتكوين للقائمين على العمل المحاسبي بالم ص م بغرض تمكينهم من التطبيق السليم للمتطلبات المحاسبية سواء المبسطة إن وجدت أو الخاصة بالنظام المحاسبي المالي على اعتبار أن هذا النوع من المؤسسات هو بداية للمؤسسات الكبيرة.

- إقامة برامج ومبادرات لتوعية أصحاب الم ص م بأهمية تنظيم أمورهم المحاسبية والمكاسب التي تعود عليهم جراء ذلك.

- تعديل وإصدار قوانين وتشريعات تساعد الم ص م على الاندماج وتوسيع قاعدة الملاك التي تخلصها من سمة الملكية العائلية بما يؤدي إلى تسييرها وفقا للنظم الإدارية الحديثة.

المراجع والإحالات:

[1]. وليد زكريا صيام, تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص في البيئة الاردنية, مجلة المدقق تصدر عن جمعية المحاسبين القانونيين الأدرنية, العدد 83-84, مارس 2010, ص23.

[2] . ALFRED STETTLER, FRANCK MISSONIER-PIERA, **l'établissement des comptes annuels des pme " nouvelle directives de l'ISAR "**, l'expert comptable suisse, N° 12/03,2003, P 1068.

[3].http://www.icca.ca/recherche-et-recommandations/activites-de-recherche/publicationsrecentes /accounting/item12760.aspx.

[4] . FREDERIC LE ROY, **spécificité, portée et limites des stratégies de rupture pour les pme : une étude de cas**. 7eme congres international francophone en entreprenariat et pme, Montpellier, 27-28-29 octobre 2004,p 4.

[5]. توفيق عبد الرحيم يوسف, إدارة الأعمال التجارية الصغيرة, دار صفاء للنشر و التوزيع, الطبعة الأولى, 2002, ص 26.

[6]. حسن عبد الكريم سلوم, بتول محمد نوري, دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية, المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال "التخديات-الفرص-الآفاق", جامعة الزرقاء, الأردن , ص 12.

[7] . NATION UNIS, promotion de la transparence et de l'information financière : comptabilité des petites et moyennes entreprises, conseil de commerce et de développement, Genève, 2010, p1.

[8]. طارق عبد العال حماد, التقارير المالية, الدار الجامعية, 2006 , ص 879.

[9]. طارق عبد العال حماد, مرجع سابق , ص 879.

[10]. محمد مطر, عبد الناصر نور, طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم, المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن بعنوان الم ص م الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي, جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين, عمان, يومي 19/18 أكتوبر, 2008, ص 9.

[11]. طارق عبد العال حماد, مرجع سابق , ص 191.

[12].http://www.icca.ca/recherche-et-recommandations/activites-de-recherche/publications-recentes/accounting/item12760.aspx

[13] . Conseil des normes comptables, **l'information financière des sociétés fermées**, document de travail, p64.

[14] . ALFRED STETTLER, franck missonier-piera, (2003), **op.cit**, P 1071.

[15] . CONSEIL DES NORMES COMPTABLE, op.cit, p7.

[16]. طارق عبد العال حماد, مرجع سابق, ص 896-897

[17]. BARDAA NADHEM, le system comptable des entreprises (1997) et les petites et moyennes entreprises, la revue comptable et financière, les éditions raouf yaiche, N°54 Tunisie, « 4eme trimestre » 2001, p5

[18]. http://www.ifrs.com/overview/IFRS_SMES/IFRS_SMES_FAQ.html

[19] . PAUL PACTER, why the world needs a separate standard for private companies , and why us does too, ifrs foundation, London, 2011, p4,13.

[20]. نوي الحاج,انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية,جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف, 2008, ص 108.

[21]. كتوش عاشور, متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا-جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف, العدد السادس-2009,,ص 305, 306.